وافقت على اعتماد قواعد الحوكمة في المؤسسات الحكومية

«التشريعية»: منح المرأة علاوة اجتماعية في حال لم يتقاضها الزوج

كتب مصطفى كامل

أعلن عضو لجنة الشؤون التشريعية والقانونية البرلمانية النائب خالد الشطي أن اللجنة وافقت في اجتماعها على الاقتراح بقانون في شأن منح العلاوة الاجتماعية للمرأة في حال لم يتقاضى الزوج هذه العلاوة واحيلت للجنة المختصة كما وافقت على اعتماد قواعد الحوكمة في المؤسسات الحكومية.

وقال الشطي ان اللجنة رفضت الاقتراح المقدم من النائب عبدالله فهاد باعتبار العشر الاواخر من شهر رمضان عطلة رسمية والغاء جميع العطل الأخرى عدا عطلة العيد الوطني وعيد التحرير وعيدي الفطر والأضحى.

واشار الشطي الى انه تصدى لهذا الاقتراح كونه الغى عطل المولد النبوي الشريف وعطلة الإسراء والمعراج وراس السنة الهجرية الميلادية وراس السنة الهجرية.

وتابع الشطي: عذرا يارسول الله باننا نناقش الغاء الاحتفال بميلادك وذكرى الاسراء والمعراج ويوم الهجرة وكان هناك استقصاد للنبي الكريم في 3 مناسبات تخصه يريد الاقتراح الغاؤها وبالنسبة لنا في الكويت اعتادنا على الاحتفال بتلك المناسبات قبل الدستور والخدمة المدنية ومجلس الأمة لما لها من اهمية قصوى ومعزة لجميع المقيمين.

واستطرد الشطي قائلا: لم اكن اتخيل ان يتقدم اقتراحا بالغاء الاحتفال بميلاد النبي والاسراء فليعذرنا رسول الله وأن يشفع لنا عند الله باننا ناقشنا هذه المسالة اليوم وكذلك الحال بالنسبة لالغاء عطلة راس السنة الميلادية التي يحتفل بها العالم اجمع باستثناء داعش واحترام سيدنا عيسي هو من احترام نبينا محمد وكلهم لهم تقديرهم واحترامهم».

وقال الشطي كاننا نريد بالغاء عطلة راس السنة الميلادية ان نضفي شريعة داعش او طالبان بان مناسبة النبي عيسي ما نحييها في الكويت ويجب ان نتصدى لهذا الاقتراح مع احترامنا لمقدمه.

جانب من اجتماع اللجنة التشريعية البرلمانية

أكدت انهما تحتاجان إلى قانونين جديدين لإعادة النظر فيهما

«الميزانيات»: ميزانيتا «التأمينات» و«الأبحاث» أسقطهما المجلس بالرفض

جانب من الاجتماع

ادرج على جدول أعمال الجلسة الخاصة لمجلس الأمة اليوم التقرير السادس والعشرين للجنة الميزانيات والحساب الختامي بشان تكليف المجلس للجنة بإبداء الرأي في كيفية التعامل مع رفض المجلس لمشروعي قانونين بربط ميزانيتي مؤسسة التامينات الاجتماعية ومعهد الأبحاث للسنة المالية 2017/2018.

وانتهت اللجنة -بعد المناقشة واستعراض جميع الآراء القانونية -بأغلبية أعضائها الحاضرين «3/1»- إلى عدم نظر مشروعي قانونين بربط ميزانيتي المؤسسة العامة للتامينات الاجتماعية ومعهد الابحاث العلمية للسنة المالية 2017/2018، اللذين رفضهما مجلس الأمة في جلسته الاخيرة.

وقالت اللجنة في إيضاح أسباب عدم نظر المشروعين إنهما سقطا من جدول أعمال مجلس الأمة بعد التصويت عليهما بالرفض، مطالبة الحكومة بالتقدم بمشروعي قانونين جديدين لهما.

نظراً لظروفهم الإنسانية الصعبة

عسكر يطالب بتمديد خدمة العسكريين البدون وإلغاء القيد الأمني عنهم

عسكر العنزي

طالب رئيس لجنة الداخلية والدفاع البرلمانية النائب عسكر العنزي نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع الشيخ محمد الخالد بتمديد خدمة العسكريين من غير محددي الجنسية الذين بلغوا 60 عاما حتى بلوغهم سن «65» نظرا لظروفهم الانسانية الصعبة.

كما طالب بمخاطبة الجهاز المركزي لمعالجة اوضاع المقيمين بصورة غير قانونية وهيئة الاستخبارات والأمن بإلغاء قيد التعهد بتعديل الوضع عن العسكريين من غير محددي الجنسية حتى لا يعيق تمديد خدمتهم مستقبلا.

وأعرب عسكر في تصريح صحافي عن ثقته في أن الشيخ محمد الخالد سينظر بعين العطف إلى ابنائه العسكريين «غير محددي الجنسية» الذين يواجهون معضلة عند طلب تجديد الخدمة بعد بلوغهم «60».

وأضاف عسكر انه عندما تقدم العسكريون بطلب تجديد الخدمة تم رفض طلب التجديد لبعضهم من قبل هيئة الاستخبارات والأمن لأن الجهاز المركزي يضع عبارة في بطاقة المراجع «المذكور لديه تعهد بتعديل وضعه».

وقال إن هذا الأمر تم فرضه عليهم قبل ما يقارب 15 سنة من قبل هيئة الاستخبارات والأمن وقالوا لهم إما التوقيع على إقرار التعهد يلتزم خلاله بإحضار اي جنسية او التسريح من شرف الخدمة العسكرية.

واشار عسكر إلى ان هؤلاء العسكريين لايحملون اي جنسية دولة اخرى وخوفا على مصدر رزق اسرهم قاموا بالتوقيع على اقرار التعهد مجبرين وليس مخيرين لأنهم يعيلون اسرا كبيرة.

وبين انهم ابناء الجيش الكويتي الذين لبوا نداء الواجب اثناء الغزو الغاشم على دولتنا الحبيبة في 1990/8/2 وبعضهم تم اسره وبعضهم شارك في حرب تحرير الكويت.

تجلب عمالة خارجية للوظائف الشاغرة لديها

السبيعي: سنحاسب مسؤولي الهيئات والجهات الحكومية التي تتجاهل الكويتيين

إيقاف بعض المديرين عن العمل إن لم يجدوا حلولاً لهذه المشاكل

الحميدي السبيعي

حمل النائب الحميدي السبيعي مديري بعض المؤسسات والهيئات الحكومية مشكلة عدم توافر وظائف لخريجي الجامعات بسبب اتجاههم لجلب عمالة أجنبية من خارج الكويت للوظائف الشاغرة لديهم.

وأوضح السبيعي في تصريح بمجلس الأمة أن سياسة هذه الجهات كشفت لنا عدم وجود إدارة مالية لديها كاشفا عن تشكيل لجان تحقيق برلمانية خلال فترة الصيف للتحقيق بهذا الأمر.

وقال السبيعي إن الخلل الرئيسي في مشكلة التوظيف في مديري هذه الهيئات مشيرا إلى لجان التحقيق إن تم تشكيلها فستحصل إلى إيقاف بعض المديرين عن العمل إن لم يجدوا حلولا لهذه المشاكل ويستوعبوا أكبر عدد ممكن من الكويتيين.

وأضاف انه من خلال نظرتنا لميزانيات الوزارات والهيئات الحكومية يؤلمنا جدا تعامل بعض الهيئات مع توظيف الكويتيين على الرغم من وجود شواغر وظيفية.

على القطاع الخاص احترام مواعيد العمل للعاملين بما يناسب شهر رمضان

وعن الالتزام بتطبيق قانون مواعيد العمل في رمضان طالب السبيعي القطاع الخاص بضرورة احترام مواعيد العمل للعاملين لديهم والالتزام بها والحرص على التعامل معهم بما يناسب شهر رمضان المبارك.

وعن جلسة الميزانيات اليوم قال السبيعي إن الحكومة كانت تتوقع في الجلسات السابقة ان ميزانياتها ستمر ولذلك غاب معظم وزرائها وتلتمس لهم العذر إذا كان لديهم ارتباطات خارجية.

وأضاف إلا انهم لو كانوا موجودين كان من الممكن تمرير الميزانيات المرفوضة خاصة وان المسالة تتعلق بالتصويت مشيرا إلى أن ملاحظاته على الميزانيات تم ذكرها وانه سيستمر في ممارسة صلاحياته ولن يسكت عن أي تجاوزات.

شمات

الكويت

بن عبد الرحمن آل ثاني بأنها «جريمة الكترونية»، يتم التحقيق بشأن المتورطين فيها لمتابعتهم قضائيا.

وقد نقلت جريدة «القدس العربي» عن مصدر دبلوماسي قوله «إن الزيارة المرتقبة لأمير دولة قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني إلى الكويت اليوم الأربعاء، كانت مقررة سلفا، ودأب عليها امير قطر سنويا، لأجل تقديم التهاني لصاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد، بمناسبة بشهر رمضان».

من جانبه، أصدر سفير الكويت لدى الدوحة حفيظ محمد العجمي، تصريحا صحافيا مكتوبا قال فيه إن «زيارة امير قطر إلى دولة الكويت، تأتي في إطار عادة الامير السنوية لتقديم التهنئة بمناسبة شهر رمضان المبارك، للشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح».

وأشاد سفير الكويت ب «العلاقات الأخوية الراسخة بين الكويت وقطر»، مؤكدا «حرص قيادتي البلدين الشقيقين على تطويرها وتعزيزها في شتى المجالات».

ونوّه السفير العجمي إلى أن «الشيخ تميم امير دولة قطر والوفد المرافق سيحل ضيفا عزيزا في بلده الثاني الكويت على امير البلاد وعلى الشعب الكويتي»، لافتا إلى أن «التشاور وتبادل الرؤى ليس بالأمر المستغرب على القيادات الخليجية، وتبادل وجهات النظر حول القضايا الخليجية والعربية والعالمية ذات الاهتمام المشترك».

وأعرب السفير الكويتي عن امله بان «تسفر هذه الزيارة عن النتائج الطيبة والمعهودة عندما يلتقي القادة الخليجيون والتي تصب في صالح دول وشعوب هذه المنطقة».

وتأتي زيارة امير إلى قطر، بعد تلقيه في وقت سابق اتصالا هاتفيا من صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد، وقالت وكالة الأنباء القطرية إنه «جرى خلال الاتصال استعراض العلاقات الأخوية الوطيدة بين البلدين الشقيقين وأوجه دعمها وتعزيزها، إضافة إلى مناقشة عدد من الموضوعات ذات الاهتمام المشترك».

ونقلت وكالة «رويترز» عن مسؤول خليجي قوله إن الكويت عرضت التوسط لاستضافة محادثات لضمان عدم تصعيد الخلاف».

و استقبل أمير قطر، السبت الماضي النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية الشيخ صباح الخالد، و«استعرضا خلالها العلاقات الأخوية القائمة بين البلدين الشقيقين وسبل تنميتها وتطويرها»، حسب وكالة الأنباء القطرية «قنا».

وتضاعفت التكهنات بوجود مبادرة كويتية لـ «رأب الصدع» بعد الأزمة التي تسبب فيها نقل التصريحات «مكذوبة» لأمير قطر، عقب تصريحات لوزير الخارجية الكويتي خالد الجار الله، وصف فيها تصريحات وزير الخارجية القطري الشيخ محمد بن عبدالرحمن آل ثاني، في مؤتمر صحافي الخميس الماضي، بشأن «اختراق» موقع وكالة الأنباء القطرية، بـ «الإيجابية».

وأكد الجار الله، خلال احتفال السفارة الروسية في الكويت باليوم الوطني، أن دول مجلس التعاون الخليجي تسعى إلى تعزيز وتطوير ودعم العلاقات فيما بينها. لافتا إلى أن بلاده لم ولن تتوقف في رأب أي صدع خليجي.

وقال إن الكويت تتابع باهتمام بالغ التطورات المؤسفة التي جاءت بعد التصريحات المفبركة لأمير قطر، مشددا على أن «عراقة تجربة دول التعاون قادرة على استيعاب مثل هذه الأمور وغيرها». وقال إن «منظومة مجلس التعاون صلبة، وقادرة على مواجهة الظروف الصعبة بحكمة قادتها، التي تمكّننا من احتواء أي تداعيات سلبية لهذه التطورات».

من جانب آخر، قال النائب محمد الدلال: أحيي المبادرة الكويتية التي يرعاها سمو الأمير والمؤسسة الرسمية الخارجية الكويتية بالتحرك بين دول مجلس التعاون لتخفيف حدة الخلاف والنزاع.

واعرب الدلال عن اسفه لما يحدث من خلاف وانشقاق على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي في الوقت الذي تتوحد في الدول وتتحالف وتنسى خلافاتها من اجل مواجهة التحديات.

ودعا كل دول المنطقة وبالذات اعضاء مجلس التعاون الى نبذ هذه الخلافات ووقف كافة صور التراشق والصراع القائمة حاليا، مؤكدا اننا اخوة واشقاء وما نواجهه من تحديات على المستويين الاقليمي و الدولي اكبر من الخلافات القائمة بين دول الخليج.

وقال: لتوحد جهودنا لمواجهة التحديات والعقبات الكبرى وايران ومشروعها التوسعي ومشروع الادارةالاميركية الجديدة التي تريد تغيير المنطقة، والعمل على اعادة سوريا الى محيطها العربي والاسلامي وحق الشعب السوري في العيش باستقلالية وديمقراطية وحرية، ومواجهة الازمة اليمنية وتحقيق تطلعات الشعب اليمني، بالاضافة الى تنمية شعوب المنطقة ودولها.

واكد ان هذه الخلافات والصراعات لن تحقق اي نتائج بل ستساهم في تمزيق المنطقة وتجعل ولاءات بعض الدول تكون للخارج اكثر من ولاءاتها لمجلس التعاون ولشعوب المنطقة.

وتمنى التنسيق والتوحد والاجتماع بين دول مجلس التعاون الخليجي، مؤكدا ان الكويت دائما سباقة في هذا الجانب.

«التشريعية»:

الجودة وحسن الادارة وتفعيل المسؤولية والرقابة في المؤسات الحكومية والارتقاء بالمستوى الوظيفي، والتقليل من حجم الفساد والسلبيات.

واوضح الدلال أن اللجنة اقرت مقترحين ينصان على التعديل على قانون الهيئة العامة للإستثمار، بهدف تطوير القانون في تشكيل مجلس إدارة الهيئة واختصاصاته وتحديد الصلاحيات.

وقال إن اللجنة رفضت مقترحا بإلغاء العلاج في الخارج واتفقت اللجنة مع مواد أخرى في المقترح ذاته تتمحور حول استقدام أطباء أكفاء من الخارج، وكذلك إقرار ضوابط أكثر، مشددة على أن لا تكون مثل هذه المقترحات ردة فعل على ممارسات خاطئة في العلاج بالخارج.

وذكر الدلال أن اللجنة أقرت مقترحات في شأن تعديل قانون الخدمة المدنية، ومنها ما يتعلق في منح الموظفة الكويتية علاوة اجتماعية وعلاوة أبناء إن كان الزوج لا يتقاضى مثل هذه العلاوات، ومقترح بإلزام ديوان الخدمة بتعيين الكويتيين المتقدمين للتعيين في مهلة لا تتجاوز سنتين، ومقترح يتعلق اختصاصات مجلس الخدمة المدنية بالإعلان عن الهياكل أو الأنظمة الجديدة للمؤسسات الحكومية والوظائف بها.

أضاف أن اللجنة رفضت مقترحا يمنح الوزير صلاحية إلزام الموظف بالتقاعد الإجباري، إذا ثبت للوزير أن الموظف خالف واجباته الوظيفية، على اعتبار وجود قواعد وآليات قانونية تنظم هذه المسالة من دون منح الوزير هذه السلطة.

وبين الدلال أن اللجنة وافقت على مقترح بأن يكون هناك أولوية للكويتيين في التوظيف والإعلان عن التوظيف في أي وظيفة، كما أقرت مقترحا آخر بمنح أولوية في إعلانات التعيين للمستشارين للكويتيين دون غيرهم، وفي حال عدم توافر متقدمين كويتيين يتم إفساح المجال لغيرهم من جنسيات أخرى.

وأوضح أن اللجنة رفضت مقترحا بقانون باعتبار العشر الأواخر من رمضان عطلة رسمية مع إلغاء كل العطل الأخرى باستثناء إجازات الأعياد الوطنية وعيدي الفطر والأضحى، وارتأت اللجنة تقديمه كاقتراح برغبة بإضافة العشر الأواخر من رمضان إلى الإجازات الرسمية القائمة.

وأشار إلى أن اللجنة رفضت مقترحا بانتهاء مدة الخدمة لأعضاء هيئة التدريس ووظائف حكومية عند سن معينة أخرى ح، يث تبين لها تحقق مضمون الاقتراح في قانون الخدمة المدنية.

وفي موضوع منفصل، أعرب الدلال عن اسفه لاستمرار وزارة الأوقاف في المخالفات والتجاوزات التي سجلتها تقارير لجنة الميزانيات والحساب الختامي وملاحظات ديوان المحاسبة وجهاز المراقبين الماليين وديوان الخدمة المدنية، مشيرا الى ان ابرز المخالفات تتعلق بالتعيينات بطريقة عشوائية وبدون اعلان وعدم المرور بالطرق القانونية.

وطالب باعادة رسم السياسة التوظيفية والتعيين في وزارة الاوقاف وصرف المكافآت واللجان والسفر وغيره من الممارسات الخاطئة التي سطرتها الاجهزة الرقابية، معلنا عن استمراره في متابعة هذه القضية.

من جهة أخرى أدرج على جدول أعمال الجلسة الخاصة لمجلس الأمة اليوم الأربعاء التقرير السادس والعشرون للجنة الميزانيات والحساب الختامي، بشأن تكليف المجلس للجنة بإبداء الرأي في كيفية التعامل مع رفض المجلس لمشروعي قانونين بربط ميزانيتي مؤسسة التأمينات الاجتماعية ومعهد الأبحاث للسنة المالية 2017/2018.

وانتهت اللجنة -بعد المناقشة واستعراض جميع الآراء القانونية بأغلبية أعضائها الحاضرين، إلى عدم نظر مشروعي قانونين بربط ميزانيتي المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية ومعهد الأبحاث العلمية للسنة المالية 2017/ 2018، اللذين رفضهما مجلس الأمة في جلسته الأخيرة.

وقالت اللجنة في إيضاح أسباب عدم نظر المشروعين إنهما سقطا من جدول أعمال مجلس الأمة بعد التصويت عليهما بالرفض، مطالبة الحكومة بالتقدم بمشروعي قانونين جديدين لهما.

هذا وقد رفضت لجنة الميزانيات أمس الموافقة على مشاريع قوانين باعتماد الحساب الختامي، عن السنة المالية 2015/ 2016، وربط الميزانية للسنة المالية 2017/ 2018، لكل من الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب، والهيئة العامة للشباب والرياضة، ووكالة الانباء الكويتية.

عسكر

العسكريين من غير محددي الجنسية حتى لا يعيق تمديد خدمتهم مستقبلا.

وقال عسكر: اننا نثق في ان الشيخ محمد الخالد سينظر بعين العطف الى ابنائه العسكريين «غير محددي الجنسية»، الذين يواجهون معضلة عند طلب تجديد الخدمة حسب الاوامر والتعاميم بعد بلوغهم 60 عاما طبقا لقانون رقم 32 لسنه 1967 في شأن الجيش، والتي جازت للوزير تمديد الخدمة للعسكري لغايه سن 65 عاما.

أضاف: عندما تقدم العسكريون من كبار السن بطلب تجديد الخدمة، تم رفض طلب التجديد لبعضهم من قبل هيئه الاستخبارات والامن، لأن الجهاز المركزي يضع عباره في بطاقة المراجع «المذكور لديه تعهد بتعديل وضعه»، وهذا الامر تم فرضه عليهم قبل مايقارب 15 سنة، من قبل هيئه الاستخبارات والامن، وقالوا لهم إما التوقيع على اقرار التعهد يلتزم خلاله بإحضار اي جنسيه او التسريح من شرف الخدمه العسكرية، علما بانهم لايحملون اي جنسيه دوله اخرى، وخوفا على مصدر رزق اسرهم قاموا بالتوقيع على اقرار التعهد مجبرين وليسوا مخيرين، لانهم يعيلون اسرا كبيره، وهم ابناء الجيش الكويتي الذين لبو نداء الواجب اثناء الغزو الغاشم على دولتنا الحبيبه في 1990/8/2 وبعضهم تم اسرد وبعضهم شارك في حرب تحرير الكويت.

وزاد عسكر: لذلك نتمنى على نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع الشيخ محمد الخالد، بعطفه الابوي على ابنائه العسكريين، بالموافقة على مخاطبة الجهاز المركزي وهيئه الاستخبارات والامن، بإلغاء قيد التعهد عنهم حتى لا يسبب لهم ولأبنائهم معضلة مستقبلا، وتمديد خدمتهم حتى بلوغ سن 65، نظرا لظروفهم الانسانية الصعبة.

«داعش»

في غضون ذلك، أفادت مصادر أمنية وطبية في العاصمة العراقية بارتفاع حصيلة التفجير الانتحاري الذي وقع في الجادرية بحي الكرادة جنوبي وسط بغداد - عند منتصف ليلة الاثنين إلى 15 قتيلا وأكثر من 60 جريحا.

ومن المرجح أن يرتفع عدد الضحايا إذ أن المكان الذي وقع فيه الحادث قريب من محل شهير للمثلجات في الجادرية، تذهب إليه العائلات لتناول المثلجات بعد الإفطار في شهر رمضان، إضافة إلى قربه من مركز العاصمة التجاري.

وأعلن تنظيم الدولة مسؤوليته عن الهجوم، في الحي الذي تقطنه أغلبية شيعية.

وكان التنظيم المتشدد تبنى هجوما بشاحنة ملغومة استهدف الحي نفسه في يوليو عام 2016، قتل على الأقل 324 شخصا، وكان الأكثر دموية في العراق منذ غزو البلاد بقيادة الولايات المتحدة عام 2003.